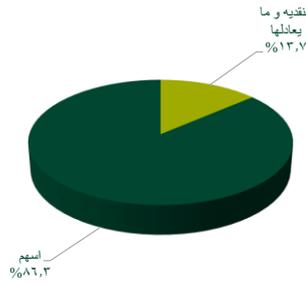


محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢٤	١٢,٣%
العائد منذ بداية العام	١٢,٣%
٢٠٢٣	٦٨,٦%
٢٠٢٢	٢٦,٥%
منذ ٥ سنوات	١٣٠,٢%
منذ التأسيس	٣٦٨٠,٨%

توزيع الأصول



تحليل السوق

أسواق المال العالمية

نعتقد أن معدلات التضخم ستظل النقطة الرئيسية التي ستحدد سياسات بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبالتالي أداء أسواق المال خلال الشهور القادمة. من الملاحظ أن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد قام برفع الفائدة ٥,٢٥% خلال الفترة من مارس ٢٠٢٢ إلى يوليو ٢٠٢٣، وتوقع أن تأثير هذه الارتفاعات يأخذ بعض الوقت حتى تظهر اثره في الاقتصاد وبناء عليه نتوقع أن يبدأ الاقتصاد الأمريكي في التباطؤ وهو ما سيؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم. هذا وقد انخفضت معدلات التضخم من أعلى نقطة سجلت وهي ٩,١% في يونيو ٢٠٢٢ إلى ٥,٣,٢% في فبراير ٢٠٢٤ ويتوقع بنك الاحتياطي الفيدرالي انخفاضها إلى ٢,٦% في نهاية ٢٠٢٤ مع الوضع في الاعتبار أن أسواق المال تتوقع انخفاض معدلات التضخم بصورة أسرع إلى ٢,٠%.

أثار بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى توقعه خفض الفائدة على ٣ مرات خلال ٢٠٢٤ مشيراً إلى تغير في السياسة من التركيز على معدلات التضخم فقط إلى سياسة متوازنة تراعي استقرار الأسعار مع فرص النمو الاقتصادية. نرى أنه يوجد عنصرين مخاطر في مواصلة التضخم في الانخفاض: (١) ارتفاع نسب نمو الاقتصاد عن المتوقع في ظل القوة الشرائية للمستهلكين، (٢) ارتفاع أسعار الطاقة في ظل الحروب النازرة في الشرق الأوسط وما بين روسيا وأوكرانيا.

بدأت أسواق المال العالمية عام ٢٠٢٤ بداية إيجابية حيث ارتفع مؤشر S&P500 بـ ١٠,٦% خلال الربع الأول من العام وارتفع مؤشر MSCI World بـ ٨,٥% خلال نفس الفترة. من الملاحظ أنه يوجد بعض الملامح تشير إلى تباطؤ وتيرة الارتفاع وهو ما قد يؤدي إلى حركة تصحيحية نعتقد أنها لن تطول خاصة أن تقييمات السوق الأمريكي ليست مرتفعة بصورة مبالغ فيها خاصة إذا استمرت معدلات التضخم في الانخفاض وهو ما سيؤدي إلى مزيد من خفض معدلات الفائدة.

الأسواق الناشئة

توقع المستثمرون أن تحقق الصين نسب نمو مرتفعة للغاية في ٢٠٢٣ خاصة أنه أول عام يبدأ الاقتصاد الصيني في العمل عقب العلق التام نتيجة جائحة كورونا ولكن جاءت نسب النمو الحقيقية أقل من المتوقع في ظل ضعف الطلب على الصادرات في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى ضعف الاستهلاك المحلي في ظل تراجع ثقة المستثمرين والمستهلكين كما هو واضح في ضعف الطلب على الائتمان والاستثمار. وبناء عليه نعتقد أن الحكومة الصينية مطالبة بزيادة نسبة الائتلاف بصورة كبيرة حتى تستطيع تحقيق نسب النمو المتوقعة، إلا أنه وحتى الآن نظل الحكومة مترددة في زيادة الائتلاف بنسبة كبيرة وهو ما أدى إلى أزمة ثقة مع مجتمع الاستثمار.

وبناء عليه فقد انخفض السوق الصيني بـ ٢,٧% خلال الربع الأول من ٢٠٢٤ وهو ما أثر بالسلب على متوسط عائد الأسواق الناشئة حيث تمثل الصين في حدود الـ ٣٠% من مؤشر MSCI EM الذي ارتفع بـ ١,٩% فقط خلال نفس الفترة وهو أقل بكثير مما تحققه متوسط الأسواق العالمية.

من الملاحظ أن السوق الصيني عادة ما يتداول على تقييمات أقل من متوسط الأسواق العالمية ولكن فرق التقييم الحالي يعتبر من أعلى الأوقات تاريخياً حيث بنى المستثمرون سيناريو تشاؤمي بصعب حدونه. وبناء عليه نتوقع أن يرتفع السوق مع الوقت ولكن يظل الحافظ الرئيسي للسوق في الوقت الحالي هو بدء الحكومة سياسة اتفاق توسعية.

سوق الأسهم المصري

قامت مصر بالتوقيع مع دولة الامارات على صفقة استثمارية تم بمقتضاها بيع قطعة ارض في الساحل الشمالي مقابل ٢٤ مليار دولار امريكي بالإضافة إلى تحويل ١١ مليار دولار من ديون الدولة إلى العملة المحلية. وقد مكنت حجم السيولة المتوفرة من الصفقة الحكومة من تحرير سعر الصرف في ٦ مارس وخلق الفجوة بين السعر الدولار في البنوك والسوق الموازي. بالإضافة إلى ذلك اتفقت الحكومة مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي على حزم تمويلية تقدر بـ ٢٠ مليار دولار تدفع خلال الثلاث أعوام القادمة.

من الملاحظ أن ضعف قيمة الجنيه المصري خلال العامين السابقين قد أدى إلى ارتفاع نسب التضخم بصورة ملحوظة لتصل إلى ٣٥,٧% في فبراير الماضي وهو ما أدى إلى قيام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة بـ ٦% وهو ما يصل بإجمالي الارتفاعات التي قام بها المركزي منذ بدء السياسة التightening في مارس ٢٠٢٢ إلى ١٩%.

هذا وقد بدء السوق العام ببداية قوية حيث ارتفع المؤشر بـ ٣٤,١% منذ بداية العام وحتى ١١ مارس ثم بدأ السوق في التراجع ليهيئ بـ ١٩,٥% خلال الفترة المتبقية من مارس لينتهي الربع الأول من ٢٠٢٤ مرتفعاً بـ ٨,٠%. نعتقد أن هذا التراجع طبيعي في ظل السياسة النقدية التightening التي أدت إلى ارتفاع تكاليف الإقراض ونسب الخصم في حين أن المستثمرين الأجانب مازالوا متحفظين على ضخ استثمارات جديدة في سوق الأسهم المصرية.

من الجدير بالذكر أن اتجاه السوق السعودي في العامين السابقين كان نظراً لأن المستثمرين المحليين كانوا يتعاملوا مع السوق على أنه نوع من التحوط ضد تدنّب سعر الصرف وضعف قيمة الجنيه المصري، ولذلك نرى أن عودة المستثمرين الأجانب ضرورية لكي يستلمع السوق مواصلة الارتفاع في ظل السياسة التightening المحلية.

التقرير الربع سنوي

الربع الأول ٢٠٢٤

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضاً الاستثمار في أدون الخزائنة وسندات الخزائنة وسندات الشركات وسندات التوزيع والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتاب.

الاكتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سبولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوتيفة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتاب هو ١٠ وثائق استثمارية
- الحد الأقصى للاكتاب وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاستثمارية ٥٠,٠٠٠ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مقترح
تاريخ التأسيس	أكتوبر-١٩٩٤
سعر الوتيفة ج.م	٩٨١,٣ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٢٨٦,٠ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGCRAI
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٤

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك كريدي اجريكول مصر	١٩٠٧٧
تليفون	٢٠٢٠٢٠٢٣٨٠٥٨٤
فاكس	http://www.ca-egypt.com/
العنوان الإلكتروني	